الدلال: هناك بطء في التعامل مع الملف الاقتصادي

أكد عدد من النواب على ضرورة أن تتخذ الحكومة القرارات الصائبة لانتشال الاقتصاد الوطني من هذا التراجع، مشيرين إلى مراعاة القوانين والمواثيق الدولية عند اتخاذ هذه القرارات.

وبينوا خلال مداخلات إلى ضرورة تعاون البنوك مع الحكومة لحل هذه الأزمة. وفي البداية وقال النائب محمد الدلال إن الإشكالية في الوضع الاقتصادي في الكويت هو البطء في اتخاذ القرار، مبيناً أنه من اول مارس هناك بطء في التعامل مع الملف الاقتصادي بتفاصيله. وبين أنه هناك محددات من الناحية القانونية في التعامل مع القوانين الاقتصادية التي تأتي للجنة الشؤون التشريعية، متسائلاً في هذا الشأن أن هذه المرحلة من القوة القاهرة أم لا، بمعنى أنه هل كورونا قوة قاهرة كالتي تقطع المواعيد والعقود والوقت وهل تعد ذلك أم لا؟.

وأكد أن هذه الأمور لن تحسم بالقضاء ولكن سوف تحسم بالقضاء في السنوات القادمة مبينا أن تبعات ذلك سيكون كثيرة جدا. وقال إن تقييم القوانين يتم وفق الدستور والقوانين والمواثيق الدولية بما فيها ما يتعلق بالعمل والعمالة، التي لا نستطيع تعديلها وتعتبر قوانين داخلية ولا بد من الأخذ بالاعتبار هذا الشأن.

على هامش لقاء المالية البرلمانية مع أصحاب المشاريع والعاملين في القطاع الخاص

الغانم: دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة واجب على الحكومة والمجلس

- وزير النفط: إيقاف تعيين العمالة الوافدة في مؤسسة البترول وشركاتها التابعة
- ممثلون عن القطاع الخاص يطالبون بتشريعات تحمي المشروعات الوطنية وقت الأزمات
- ممثلو المجتمع المدني وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعربون عن ارتياحهم لإجراءات السلطتين بشأن «تداعيات كورونا» ويطالبون بتحسين بيئة الأعمال

الغانم متحدثا

رياض عواد

اقامت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية لقاءا مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والعاملين في القطاع الخاص بحضره ورعاية رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم وعدد من النواب كما حضره عدد من الوزراء وزيرة الشئون مريم العقيل ووزير التجارة خالد الروضان ووزير النفط وزير الكهرباء والماء بالوكالة خالد الفاضل

ومحافظ البنك المركزي د. محمد الهاشل و مديرعام المؤسسة العامة للتأمينات مشعل العثمان وذلك لمناقشة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا بمشاركة عدد من الوزراء والمسؤولين المعنيين.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أن دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل تأثيرات أزمة كورونا هو واجب و استحقاق على الحكومة والمجلس.

واضاف الغانم أن الاستماع والتحاور مع أهل الشأن من أصحاب المشاريع وممثلي القطاع الخاص ضروري وحيوي حتى يتسنى ان تكون التشريعات والقوانين متواكبة مع المتطلبات الحقيقية والواقعية ولضمان الا يشوب اي تشريع اي اعتوار او نقص.

وقال الغانم «بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أختي وإخواني أعضاء مجلس الأمة نرحب بكم جميعا ونرحب بالسادة الوزراء والنواب ونرحب بسعادة محافظ البنك المركزي ومدير التأمينات الاجتماعية والسادة رؤساء ومدراء وممثلي الشركات في القطاع الخاص وممثلي المشاريع الصغيرة والمتوسطة».

وقال الغانم» انا موجود اليوم معكم ليس لأتحدث ولكن لأستمع لما تعانونه لأن أفضل من يستطيع أن يعبر عن التحديات والمشاكل والحلول لهذه المشاكل هم أصحاب الشأن والاختصاص والمعنيين».

واعرب الغانم عن شكره لأعضاء اللجنة المالية على هذه البادرة والدعوة الكريمة لحضور هذه الجلسة الحوارية للاستماع عن قرب لمعاناة ومشاكل اصحاب المشروعات والحلول المقترحة بشأنها.

وأوضح الغانم أنه لا يمكن لعضو مجلس الأمة أن يكون ملما بكل الأمور خبيراً في كل شيء وصاحب شأن واختصاص في كافة المجالات والقطاعات، بل يجب أن يكون مستمعاً جيدا لمختلف وجهات النظر ويحاول أن يترجمها في دوره الرقابي والتشريعي سواء عن طريق تشريع القوانين اللازمة لرفع المعاناة، أو بممارسة دوره الرقابي ووفق المادة 50 من الدستور بالتعاون مع الوزراء في الحكومة.

وأكد الغانم» نحن في شراكة مع الحكومة ولسنا في حرب، لذلك فان هذه الجلسات الحوارية توضح الكثير من الأمور، ففي السابق كانت تصدر قوانين ثم نلتقي بالصدفة مع بعض المختصين وأصحاب الشأن ويبدون ملاحظات وجيهة، ونقول اننا لم نكن منتبهين لها وقت إصدار التشريعات ونعدكم بأن تعدل هذه التشريعات في المستقبل».

وأضاف الغانم» الوقاية خير من العلاج فلماذا ننتظر ان نخطئ في التشريع وبعد ذلك نستمع لوجهات النظر ونرى تأثيرها وبعد ذلك نعدلها، لكن قبل أن نبدأ لنستمع إلى أصحاب الشأن والمختصين ونأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار».

وذكر الغانم «لا يمكن أن ندعو الجميع ونقول إن من الإصلاحات الأساسية للاختلالات الواضحة في القطاع الخاص هو نقل أكبر عدد ممكن من القوى العاملة من القطاع العام إلى القطاع الخاص وبعد ذلك نأتي ونقول ان الأمن والأمان موجود فقط في القطاع الحكومي والموظف الذي في القطاع الخاص معرض لأي هزة، فهذا المفهوم به نوع من التناقض مع ما يتم تطبيقه وتنفيذه، لذلك يجب إصلاح هذا الاعوجاج».

وقال الغانم ان الغالبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمة ترفض اصدار اي تشريع يضر العاملين في القطاع الخاص، مشيرا الى مايتردد من اسألة واستفسارات عن اصدار تشريعات قد تضر القطاع الخاص.

وقال الغانم «لا تستمعوا ولا تلتفتوا إلى بعض الإشاعات التي تقول دع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبعض الكيانات الصغيرة في القطاع الخاص يتحملون ويواجهون مصيرهم، بحكم ان هذه تجارة وربح وخسارة وبالتالي إذا خسر خله يفلس وينتهي»، مشددا على ان هذا الكلام ليس صحيحا وليس مقبولا .

واستطرد الغانم قائلا « التجارة صحيح ربح وخسارة وأي واحد يدخل في هذا المجال ممكن يربح وممكن يخسر ولكن متى يربح ومتى يخسر، إذا كان القرار استثماريا تجاريا بحتا، فتتاجر ولم توفق فيها وتخسر فلتتحمل نتيجة قرارك الاستثماري وقرارك التجاري».

واستدرك الغانم قائلا « لكن عندما يتعرض اصحاب المشاريع لمشاكل بسبب كوارث وامور استثنائية وإجراءات احترازية صادرة من الدولة لمواجهة كوارث طبيعية وغيرها مثل حالة مواجهة كورونا، هنا لايمكن تركهم لمواجهة مصيرهم وتحمل قراراتهم لأنها لم تكن نتيجة قرار استثماري أو تجاري لكنها كانت تداعيات مواجهة أزمة « .

وذكر الغانم ان الأولوية في هذه الازمة تكون للملف الصحي وبعد انتهاءها سيبرز الملف الاقتصادي ليكون أولوية وهذا ما يجب أنه يعيه الوزراء في الحكومة.

واكد الغانم انه يجب على الجميع تحمل المسؤولية في رفع التحديات والمشاكل عن كاهل اصحاب المشروعات، مبينا « لأننا نمثلكم كأعضاء مجلس الأمة، وعندما نقول أعضاء مجلس الأمة فأشمل الوزراء أيضاً لأنهم أعضاء أيضاً في المجلس».

واختتم الغانم كلمته قائلا «الرسالة الأخيرة لإخواننا في الحكومة، أرجو فعلا منكم برا بقسمكم أن يؤخذ القرار الصحيح الذي تقتنعون به بعيدا عن أي تأثيرات أو ضغوطات أخرى أيا كان مصدرها وأيا كان نوعها، لأن من يحاسب هو رب الناس وليس الناس والموجودون هنا برقابنا

العثمان يؤكد أهمية استمرار صرف دعم العمالة

أكد مديرعام المؤسسة العامة للتأمينات مشعل العثمان أهمية استمرار صرف دعم العمالة للافراد العاملين في القطاع الخاص الخاضعين للباب الثالث في التأمينات الاجتماعية بعد انتهاء فترة ال6 اشهر نظرا لصعوبة الحصول على عمل في هذه الظروف.

وأوضح العثمان أن تأجيل اشتراكات التأمينات لمدة 6 اشهر استفاد منه اكثر من 16 الف شخص مسجلين على الباب الخامس كما أن الاشتراكات الشهرية لأصحاب الاعمال استفاد منها 8 الاف شركة يعمل بها 60 الف كويتي. ولفت الى أن العمل في (التأمينات) لم يتوقف حتى في عطلة العيد وخلال الحجر الكلي وكان نظام العمل عن بعد كما أنه في بداية خطة العودة لن يكون هناك استقبال للمراجعين بل سيتم طبع الشهادات من خلال ماكينة خاصة بذلك توضع في مدخل المؤسسة.

الفاضل: لن نقف مكتوفي الأيدي تجاه تسريح العمالة الوطنية في الشركات

أعلن وزير النفط وزير الكهرباء والماء بالوكالة خالد الفاضل عن إصداره قراراً بإيقاف تعيين العمالة الوافدة في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للعام 2020/2021 وتقنين عددهم في العقود الخاصة وعقود المقاولات، مؤكداً أنه لن يقف مكتوف الأيدي تجاه من يريد تسريح العمالة الوطنية في الشركات البترولية. وقال الفاضل إن أزمة (كورونا) عالمية اصابت العالم اجمع وليست محلية كأزمة سوق المناخ او الغزو أو غيرها، موضحاً أن سعر برميل النفط انخفض خلال الأزمة نتيجة اغراق السوق ونقص الطلب عليه، ولكن الآن السوق النفطي تعافى وارتفعت أسعار النفط. ورأى الفاضل أن القطاع النفطي يجب ألا يكون المصدر الوحيد للدخل، مشدداً على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في تعزيز الاقتصاد الوطني ووضع تشريعات وقوانين لحماية هذا القطاع.

الروضان: قانون التسوية الوقائية يحمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة حال تعثرها

شدد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان على ضرورة العمل على سن حزمة من التشريعات تخص جائحة كورونا وتعالج التداعيات التي نتجت عنها، مؤكداً أنه بقانون التسوية الوقائية وبتضافر جهود الجميع سوف يتم اجتياز هذه الأزمة.

وأكد الروضان أن قانون التسوية الوقائية قانون فني جدا ويحمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة متى ما تعثرت وسيشمل كل المشاريع الممولة من الصندوق.

وأشار إلى تواصله بصفة مستمرة مع المبادرين اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حققت قصص نجاح كبيرة على كافة المستويات قبل أزمة كورونا، لافتا إلى أنه تم اللقاء مع 83 اتحاد وجمعية ومتخصصين وتم تقديم أوراق عمل وتم تجميعها في ورقة عمل واحدة متكاملة لتشكيل الحزمة الاقتصادية.

وأكد استمراره في سماع آراء وأفكار المبادرين لتحفيز الاقتصاد والعمل على حل المشاكل التي تواجههم، لافتاً إلى أنه في كل أزمة يتم تشريع قوانين مثل ما حدث في أزمات المناخ والغزو والمديونيات الصعبة وغيرها حسب ظروف كل ازمة وتداعياتها

الهاشل: بعض الأعمال لن تصلح للاستمرار وستحتاج إلى التطور لمواكبة التغيرات

وطالب محافظ البنك المركزي د. محمد الهاشل باستعجال اقرار ثلاثة تشريعات هي تعديل القانون المدني فيما يخص الايجارات وتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي وبرنامج دعم وضمان التمويل.

و وأوضح الهاشل أن القطاع الخاص يواجه تحديات كبيرة والمشروعات الصغيرة تواجه تحديات اكبر ولا بد من التفكير في نموذج الاعمال وكيفية مواجهة التغيرات.

وأضاف»نحن مقبلون على مرحلة صعبة ومختلفة جدا عن السابق وبعض الاعمال ربما لن تصلح لأن تستمر ونحتاج الى التطور والتغير لمواكبة الظروف الحالية واحتياجات الناس».

وأفاد بأن اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي وضعت في الاعتبار توفير الموارد المالية لعبور الأزمة مشيرا الى أن جزء كبير من الحزمة التي اوصت بها اللجنة تم اقراره والجزء الاخر في طريقه للاقرار.

ولفت الى انه في الفترة الحالية هناك حاجة ماسة للسيولة واللجنة اوصت بتوفير السيولة اللازمة لعبور الأزمة ، مبينا أن هناك حاجة لدعم فوري في السيولة للكيانات الكفوءة اما بخصوص الكيانات التي كانت خاسرة قبل الأزمة فيجب «الا نصب المزيد من الزيت على النار وان نوفرلها الموارد».

وقال إن نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي 32 بالمئة وهي نسبة متدنية يجب العمل على رفعها كما لا توجد بيانات دقيقة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذا عيب يجب معالجته.

وبين ان الكويتيين يمثلون 2،5 بالمئة فقط في القطاع الخاص كما ان انتاجية العامل في المشروعات الصغيرة 2100 دينار كويتي في حين ان الناتج الاجمالي للفرد في القطاعات الأخرى 8600 دينار مما يعني ان بقية القطاعات تغطي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأن انتاجية الفرد فيها متدنية.

وشرح الهاشل التدابير التي اقرها مجلس الوزراء والبنك المركزي مشيرا إلى أنها تركز على دعم رواتب المسجلين في البابين الثالث والخامس.

ولفت إلى أن البنك المركزي بادر بخفض سعر الفائدة الى مستويات متدنية حيث تتحمل الدولة جزءا كبير من كلفة تمويل المشروعات الصغيرة وقد بلغت نسبة الفائدة 0،06 في المئة على المشروعات الصغيرة وهي نسبة تكاد تكون قرضا حسنا.

وأكد الهاشل أنه من الخطأ الحديث عن اصلاح شامل قبل (اطفاء الحريق) والخروج من الأزمة الحالية، متوقعا ان يكون هناك ضغط على المحاكم في قضايا المنازعات ويجب ان يتم اخذ ذلك بالاعتبار.

تشريعات لحماية المشروعات الوطنية وقت الأزمات

كما طالب ممثلون عن القطاع الخاص بوجود تشريعات في وقت الأزمات لتعزيز المشروعات الوطنية وتوفير حماية لرب العمل والعامل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأي مشروعات وطنية أخرى.

وقال ممثل القطاع الخاص المستشار القانوني د. نواف الياسين إن السياسة التشريعية التي تبنتها الحكومة ومجلس الأمة ساندها اعتمدت على ثلاثة عناصر وهي حماية الموظف الكويتي في القطاع الخاص، وحماية المشروع الكويتي، وحماية التاجر وأن كل منهم له كيان قانوني خاص به.

وأشار إلى أن هناك تشريعات مهمة كالإفلاس الذي يرتكز على عدم منح رب العامل قوة أكبر من العامل ويعزز اي مشروع تجاري ويوفر حماية لرب العمل ويمكن من العمل.

وأكد أن قانون الايجارات يجب ان تكون فيه موازنة وضوابط تؤدي للتوازن الاقتصادي لافتا الى ان هناك تشريعات تخص أزمة كورونا ما زالت قيد الإعداد.

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي بشركة مجموعة مشاريع الكويت القابضة ناصر العيار عدم وجود نية لدى أي جهة لإقالة العمالة الوطنية.

ولفت إلى أن الكويت اقل الدول الخليجية التي لديها حزمة اقتصادية، وأنه من السوء التأخر في الاجراءات لأن الثمن سيكون أكبر، لاسيما ان البنوك لديها التزامات كبيرة.

وأكد أن المشاريع الصغيرة تحتاج إلى تهيئة كاملة كما أن القطاع البنكي يحتاج مزيد من الدعم، ومن الضروري ان يتم التعامل مع الوضع الحالي بشكل أفضل، موضحاً أنه بعد اقرار الكوادر أصبحت لدينا هجرة من القطاع الخاص الى القطاع العام.

بدوره اعتبر رئيس اللجنة التنفيذية بشركة بورصة الكويت بدر الخرافي أن قطاع الاتصالات اقوى من القطاعات الاخرى في ظل الازمة الحالية.

وأكد الخرافي أن محافظ البنك المركزي اوصل البنوك لبر الأمان في ازمة 2008 ولكن الآن هناك اشكالات في حصول الشركات على القروض من البنوك.

وشدد على ضرورة ان يكون هناك تحوط في عملية تغير النشاطات التي تحدث عنها المحافظ، مطالباً بإقرار قانون ضمان وتأمين التمويل.

وطالب الخرافي ان تتم مثل هذه الاجتماعات بصفة دورية، ويجب ان تعطى للشركات الصغيرة في الانتاجية نسب محددة لهم في المناقصات

من جهة اخرى أعرب عدد من ممثلي المجتمع المدني واصحاب المبادرات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن شكرهم لرئيس وأعضاء مجلس الأمة على عقد لقاء مفتوح حول قانون معالجة أثار كورونا قبل البت فيه، وارتياحهم لما تم تقديمه من الجانب الحكومي فيما يتعلق بحماية أصحاب الأعمال الخاصة والعاملين في القطاع الخاص.

واستعرض ممثلو المجتمع المدني ملاحظاتهم على قانون العمل 6/2010 مؤكدين أهمية تعديله في أسرع وقت بما يوازن بين حقوق طرفي العقد.

العقيل: قرار مضاعفة دعم العمالة.. يحميان المسجلين على البابين الثالث والخامس

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل أن قانون معالجة تداعيات آثار كورونا، وقرار مجلس الوزراء بزيادة دعم العمالة يهدفان إلى حماية المسجلين على البابين الثالث والخامس بقانون التأمينات الاجتماعية.

وأوضحت العقيل ان جائحة كورونا تركت أثارها الاقتصادية على جميع دول العالم ومن بينها الكويت، مشيرة إلى أن أصحاب العمل الخاص والعاملين في القطاع الخاص كانوا الأكثر تضررا مقارنة بالعاملين في القطاع العام مما استوجب على الدولة التحرك لحمايتهم.

وأضافت أن قانون معالجة أثار كورونا الاقتصادية سيكون قانون مؤقت لحين العمل بروية على تعديل قانون 6 / 2010 والذي يتحدث عن العمالة ولا يوفر الحماية القانونية لأصحاب العمل.

وكشفت عن ان العاملين الكويتيين في القطاع الخاص يصل عددهم الى 72 ألف مواطن مقابل مليون و660 عامل غير كويتي، مشيرة إلى ان مراعاة لحقوق أصحاب العمل باعتبار الخسائر المالية التي تعرضوا لها فقد قدم هذا القانون والذي اعطى لطرفي العقد حرية الاتفاق على تخفيض الراتب بحد أقصى 50%.

وأضافت انه حماية للعاملين الكويتيين فقد صدر قرار مجلس الوزراء بمضاعفة دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص، تدفع لرب العمل شريطة الحفاظ على الكويتيين الموجودين

الشركة الكويتية السعودية القابضة
ش.م.ك (مقفلة)

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية

يتشرف مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية القابضة ش.م.ك (مقفلة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية، وذلك يوم الخميس الموافق 18 يونيو 2020 في تمام الساعة 12:00 ظهراً في- مبنى الشركة الكائن في القبلة - برج الخرافي الدور 10 مكتب رقم 6 وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية :-

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
2- سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2019 والمصادقة عليه.
3- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2019 والمصادقة عليه.
4- مناقشة البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وإعتمادها .
5- مناقشة استقطاع مبلغ 32,866 دينار كويتي بنسبة 10 % من الارباح لصالح الإحتياطي الإجباري.
6- سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية .
7- سماع تقرير التعاملات التي تمت او ستتم مع أطراف ذات صلة.
8- مناقشة إقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
9- مناقشة إقتراح مجلس الإدارة بعدم صرف مكافاة مالية للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
10- مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق عن تصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019
11- تعيين أو إعادة تعيين السادة الهيئة الشرعية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم .
12- تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه .

مجلس الإدارة